

JORDAN PHOSPHATE MINES CO. PLC

Amman - The Hashemite Kingdom of Jordan



شركة مناجم الفوسفات الأردنية المساهمة العامة المحدودة
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

الرقم : ٣٨٦٤ / ١٣ / ٦ / ٥
التاريخ : ٢٠١٢ / ٥ / ٢٤

Ref :

Date :

بإستعداد
المورد
الذات
٥/٢٤

عطوفة رئيس هيئة الاوراق المالية

تحية طيبة وبعد،،

أشير الى نص الفقرة " ز " من المادة (٨) من تعليمات الافصاح
الصادرة عن مجلس مفوضي هيئة الاوراق المالية استناداً لأحكام المادة (١٢ / ف)
من قانون الاوراق المالية رقم ٧٦ لسنة ٢٠٠٢.

أرفق طياً نسخة من محضر اجتماعي الهيئة العامة غير العادي والعادي
لمساهمي شركة مناجم الفوسفات الاردنية المساهمة المحدودة المنعقدان بتاريخ
٢٠١٢/٤/٢٨ بعد أن تم توقيعهما حسب الاصول.

واقبلوا فائق الاحترام ،،،

الى

الدكتور المهندس منذر حدادين

نائب رئيس مجلس الادارة/رئيس المجلس المكلف

هيئة الأوراق المالية الداخلة تحت إشراف السلطة
٢٤ أيار ٢٠١٢
الرقم التسلسلي ٦٨٠١
رقم الملف ١٣/٧
الجهة المختصة

م/ن
٥/٢٤

شركة مناجم الفوسفات الاردنية المساهمة العامة المحدودة

وقائع اجتماع الهيئة العامة غير العادي

المنعقد بتاريخ 2012/4/28

استناداً لأحكام المادتين (172)، (175) من قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته وبناءً على الدعوة التي وجهها مجلس الادارة الى السادة المساهمين فقد عقدت الهيئة العامة لمساهمي شركة مناجم الفوسفات الاردنية اجتماعها غير العادي في الساعة الحادية عشرة والنصف من صباح يوم السبت الموافق 2012/4/28 في قاعة ايرس /فندق جراند حياة عمان لبحث جدول الاعمال الوارد في الدعوة المرسله للمساهمين .

ترأس الاجتماع معالي الدكتور المهندس منذر حدادين /نائب رئيس مجلس الادارة /رئيس المجلس المكلف حيث رحب بالسادة المساهمين وبالحضور ورحب بالسيد نضال الصدر مندوب مراقب عام الشركات واعلم الهيئة العامة بأنه ممثل وزارة المالية الأردنية وإن مجلس الإدارة قرر في جلسته المنعقدة بتاريخ 2012/4/3 انتخابه نائباً لرئيس مجلس الإدارة وتكليفه بأعمال رئيس المجلس لحين انتخاب رئيساً لمجلس إدارة الشركة.

في بداية الاجتماع اعلن مندوب مراقب عام الشركات السيد نضال الصدر عن توفر النصاب القانوني لهذا الاجتماع وذلك بحضور (67) مساهماً من اصل (5128) مساهم يحملون اسهماً بالاصالة مجموعها (68,769,955) سهماً واسهماً بالوكالة مجموعها (1,064,706) سهماً وبذلك يكون مجموع الاسهم الممثلة بالاجتماع (69,834,661) سهماً تشكل ما نسبته 93,113 % من رأسمال الشركة المصرح به والمكتتب به والمدفوع بالكامل والبالغ (75) مليون سهم كما أعلن عن توفر النصاب القانوني للجلسة بحضور ثمانية أعضاء من مجلس الادارة من اصل تسعة اعضاء بالاضافة الى مدقي حسابات الشركة السادة ارنست ويونغ، وأشار الى انه تم التحقق من أن الشركة قامت بإرسال الدعوات للمساهمين بشكلها القانوني وتم الإعلان عن الاجتماع بوسائل الإعلام المختلفة وعليه أقر أن هذا الاجتماع يكتسب الصفة القانونية وفق أحكام قانون الشركات. وإن القرارات التي سوف تصدر عن هذه الجلسة ملزمة بالتنفيذ لكل الأطراف، وطلب من معالي رئيس الجلسة تعيين كاتباً للجلسة ومراقبين اثنين عن السادة المساهمين.

استناداً للصلاحيات المخولة لمعالي رئيس الجلسة عين الانسة سناء قراعين / المدير التنفيذي للمالية / كاتباً للجلسة والسيد اياد عبدالله السميّط ممثل الهيئة العامة للاستثمار في دولة الكويت والسيد جهاد الشرع ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي مراقبين عن المساهمين.



شكر معالي رئيس الجلسة مندوب مراقب عام الشركات وأعلن عن بدء النظر في جدول الأعمال المرسل الى السادة المساهمين بتعديل المادة 39 التي تنص على :

- 1- يتولى ادارة الشركة مجلس ادارة مكون من تسع اعضاء، اربعة اعضاء يمثلون شركة كامل هولدنجز ليميتد (Kamil Holdings Limited) وعضوان يمثلان وزارة المالية الاردنية وعضو يمثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي وعضو يمثل حكومة دولة الكويت وعضو يمثل القطاع الخاص.
- 2- ينتخب عضو المجلس الممثل للقطاع الخاص من قبل الهيئة العامة للمساهمين فيما عدا شركة كامل هولدنجز ليميتد (Kamil Holdings Limited) ووزارة المالية الاردنية والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي وحكومة دولة الكويت.
- 3- تكون مدة مجلس الادارة اربع سنوات .

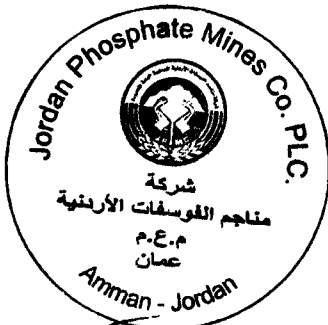
ليصبح النص ما يلي :

- 1- يتولى ادارة الشركة مجلس ادارة مكون من تسعة اعضاء يتم انتخابهم من قبل الهيئة العامة للشركة بالاقتراع السري، ويراعى في ذلك الاحكام القانونية الخاصة بتمثيل وانتخاب الاشخاص الاعتبارية في مجالس ادارة الشركات المساهمة العامة المنصوص عليها في التشريعات النافذة .
- 2- تكون مدة مجلس الادارة اربع سنوات .

وقد طلب معالي رئيس الجلسة من السادة المساهمين الموافقة على تعديل النظام الأساسي للشركة وقد وافقت الهيئة العامة بالاجماع على هذا التعديل .

شكر معالي رئيس الجلسة السادة الحضور من المساهمين والممثلين عن مؤسساتهم.

وانتهى الاجتماع في الساعة الحادية عشرة وأربعون دقيقة.



الدكتور المهندس منذر حدادين

رئيس الجلسة

نائب رئيس مجلس الإدارة/رئيس المجلس المكلف

نضال الصدر

مندوب مراقب عام الشركات

سناء قراعين

كاتب الجلسة

شركة مناجم الفوسفات الأردنية المساهمة العامة المحدودة

وقائع اجتماع الهيئة العامة العادي المنعقد بتاريخ 2012/4/28

استناداً لأحكام قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته وبناءً على الدعوة التي أرسلها مجلس الإدارة الى السادة المساهمين فقد عقدت الهيئة العامة لمساهمي شركة مناجم الفوسفات الأردنية المساهمة العامة المحدودة اجتماعها العادي في الساعة الثانية عشر من صباح يوم السبت الموافق 2012/4/28 في قاعة ايرس / فندق جراند حياة عمان لبحث البنود المدرجة في جدول الأعمال المرسل الى السادة المساهمين .

ترأس الاجتماع معالي المهندس منذر حدادين /نائب رئيس مجلس الإدارة /رئيس المجلس المكلف حيث رحب بالسادة المساهمين وبالحضور ورحب بالسيد نضال الصدر /مندوب مراقب عام الشركات وطلب منه الإعلان عن توفر النصاب القانوني للاجتماع.

شكر مندوب مراقب عام الشركات رئيس الجلسة وأعلن عن توفر النصاب القانوني لهذا الاجتماع بحضور (68) مساهماً من أصل (5128) مساهم يحملون أسهماً بالأصالة مجموعها (68,770,072) سهم وأسهماً بالوكالة مجموعها (2,098,044) سهم وعليه يكون مجموع الأسهم الممثلة بالاجتماع (70,868,116) سهماً تشكل ما نسبته 94,491% من رأسمال الشركة المصرح والمكتتب به والمدفوع بالكامل والبالغ (75) مليون سهم ، كما أعلن عن توفر النصاب القانوني للجلسة بحضور ثمانية أعضاء من مجلس الإدارة من أصل تسعة أعضاء بالإضافة الى مدققي حسابات الشركة السادة ارنست ويونغ ، وأشار الى انه تم التحقق من أن الشركة قامت بإرسال الدعوات للمساهمين بشكلها القانوني وتم الإعلان عن الاجتماع بوسائل الإعلام المختلفة وعليه أقر أن هذا الاجتماع يكتسب الصفة القانونية وفق أحكام قانون الشركات. وان القرارات التي سوف تصدر عن هذه الجلسة ملزمة بالتنفيذ لكل الأطراف، وطلب من معالي نائب رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة استناداً لإحكام المادة (181) من قانون الشركات تعيين كاتباً للجلسة ومراقبين اثنين أو أكثر عن المساهمين لجمع الأصوات وفرضها.

استناداً للصلاحيات المخولة لمعالي رئيس الجلسة عين الآنسة سناء قراعين / المدير التنفيذي للمالية / كاتباً للجلسة والسيد إياد عبد الله السمييط ممثل الهيئة العامة للاستثمار في دولة الكويت والسيد

جهد الشرع ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي مراقبين عن المساهمين. واعتذارا عن ذلك لمشاركتهما في التصويت والانتخاب تمثيلاً مع تعليمات الحوكمة ، وتم تعيين بدلاً منهما المهندس عزمي زوريا والمهندس ممدوح الجازي والسيد أحمد اليازوري.

رحب معالي رئيس الجلسة بالسادة أعضاء مجلس الإدارة والسادة المساهمين والحضور وأشار الى ان هذا التقرير المتوفر حالياً ليس له الفضل في إعداده وشكر كل من ساهم بذلك من أعضاء مجلس الإدارة الحاليين وأعلن معالي الرئيس عن البدء في النظر في جدول الأعمال ، حيث استأذن معاليه السادة المساهمين بعدم تلاوة وقائع اجتماع الهيئة العامة العادي المنعقد بتاريخ 2011/4/7 والاكتفاء بقراءة خلاصة القرارات الصادرة عنه وقد وافقت الهيئة العامة على ذلك بالإجماع حيث تلت الأنسة سناء قراعين/ كاتبة الجلسة القرارات الصادرة عن الهيئة العامة لمساهمي الشركة في الاجتماع المنعقد بتاريخ 2011/4/7 .

تم الانتقال الى البند الثاني من جدول الأعمال القاضي بسماع تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة خلال عام 2011 والخطة المستقبلية لها ، حيث اقترح المهندس عزمي زوريا تقديم البند الثالث سماع تقرير مدققي حسابات الشركة ودمج البند الثاني مع البند الرابع من جدول الأعمال المتضمن مناقشة الميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر والمصادقة عليها ووافقت الهيئة العامة على ذلك .

طلب معالي رئيس الجلسة من السيد محمد الكركي / مندوب مدققي حسابات الشركة "أرنست ويونغ" تلاوة تقرير المدققين ، حيث تلا السيد الكركي تقرير مدققي الحسابات عن ميزانية الشركة وحساباتها الختامية وأحوالها وأوضاعها المالية عن العام 2011.

وبعد ذلك أعلن معالي رئيس الجلسة عن فتح باب النقاش للسادة المساهمين حيث سأل السيد وسيم الخطيب مندوب الشركة العقارية الأردنية للتنمية عن الإفصاح الوارد في الصفحة (42) تحت بند التبرعات بان الشركة قامت خلال عام 2011 بالتبرع بحوالي (7,807,099) دينار متسائلا إذا كانت هذه الشركة شركة مساهمة عامة ام شركة خيرية.

رد معالي الرئيس أن هذا ليس تبرعاً وإنما هذا مثل القيام بمسؤولية التأمين الصحي على الموظفين وهذه تقع أيضاً من باب المسؤولية على الشركة ، مؤكداً للسادة المساهمين والجمهور بان هذه هي شركة مساهمة عامة ومذكراً السادة المساهمين والجمهور أن على الشركات في عُرف الأعمال مسؤولية اجتماعية لا بد من مواجهتها وإذا كان حجم تلك المسؤولية فقط بمبلغ السبعة ملايين فنكون متواضعين ويجب أن يكون الدعم للمجتمع المحلي بمستويات أكثر من هذا المبلغ ، وأضاف السيد الخطيب أن هذا

المبلغ كبير جداً ويعادل حوالي 10% من قيمة رأسمال الشركة ومن الأولى ان يوزع هذا المبلغ على المساهمين من التبرع فيه، وان الهدف من المساهمة بالشركات هو حصول المساهم على العائد ليتمكن من تحسين معيشته وتدريس أولاده وفي هذا المجال أكد معالي الرئيس بان هذا المبلغ ليس تبرعاً وإنما هو قيام الشركات المساهمة العامة بمسؤولياتها نحو المجتمع المحلي وهذه تقع ضمن المسؤولية الاجتماعية على الشركة .

وأضاف السيد الخطيب أيضاً بأن الرواتب والأجور والمزايا الممنوحة لمستخدمي الشركة خلال عام 2011 بلغ مجموعها 76,5 مليون دينار وأشار الى مكافأة نهاية الخدمة البالغة (30) مليون دينار بحيث يصبح مجموع ما يستحق للموظفين (106) مليون دينار وأستفسر إذا ما كانت هذه الشركة تعمل فقط للموظفين. وسأل أيضاً عن الاحتياطي الإجمالي البالغ (75) مليون دينار الوارد في الميزانية صفحة (58) وان قانون الشركات ينص على اقتطاع 10% من صافي الأرباح سنوياً للاحتياطي الإجمالي أي بما لا يتجاوز 25% إلا إذا ارتأت الهيئة العامة زيادة المخصص، وان هذا المخصص يماثل رأس المال (75) مليون دينار إضافة الى احتياطي اختياري (75) مليون دينار واحتياطي خاص (75) مليون دينار، وأرباح مدورة بلغت (368,5) مليون دينار فما الهدف منه ولماذا لا يتم رسملة هذه المخصصات والأرباح وزيادة رأسمال الشركة من خلالها أو لماذا لا يتم توزيعها على المساهمين، وأن الأرباح المدور للشركة والاحتياطيات تبلغ 700% من رأسمال الشركة وعلى أي أساس توزع الشركة فقط 45% من رأسمالها والمفروض أن توزع 7 دنانير عن كل سهم. معنى ذلك بأن الشركة ليست بحاجة الى صغار المساهمين. في حين يوجد شركات في الأردن اصغر من شركة الفوسفات وتوزع أرباح بنسبة 100% مثل شركة الدخان. وأضاف بأنه ضد هذا القرار جملة وتفصيلاً.

أجاب معالي الرئيس الجلسة بان ما لا يوزع من الأرباح المدورة هو لإعادة حرثه في استثمارات الشركة داخل الوطن وإذا أردتم ان توزع الشركة أرباح أكثر من ذلك، فإن 48% منها سيتم تحويله الى خارج الوطن وهذا يعود لكم وأضاف بان هذه الاحتياطيات هي للتوسع والتنوع بالإنتاج لتنتج 9 مليون طن سنوياً بدلاً من (6,5 - 7) مليون طن سنوياً ولنتمكن من فتح أسواق جديدة . وعاد وكرر السيد الخطيب طلبه برسملة هذه الأرباح أو توزيع إرباح على المساهمين بما لا يقل عن دينار واحد للسهم.

استفسر السيد كامل الزيرة عن مبيعات الشركة من الفوسفات والظاهر في صفحة (59) من التقرير السنوي والبالغة 812 مليون دينار منها 445 مليون دينار فوسفات وطلب توضيح بخصوص مبيعات الفوسفات وما هي طبيعة هذه المبيعات من حيث النوعية الجيدة والنوعية الرديئة وسعر البيع لهذه

المبيعات ومعدل السعر العالمي لهذه النوعيات. وهل كان معدل سعر البيع في العام الماضي قريباً من معدل السعر العالمي؟ وبالنسبة لبداية السنة الحالية هل يتم البيع بمعدل السعر العالمي؟ أما السؤال الثاني فهو بخصوص أجور النقل المحلية وأجور الشحن البحري وأنه تم دمجهما في الميزانية برقم واحد. وطلب ان يكون هناك توضيح بخصوص النقل الداخلي وكم يبلغ حيث يلاحظ بان أجور النقل زادت بحوالي 30% عن عام 2010، واستفسر أيضاً عن مستوى أسعار أجور الشحن البحري حيث يتم التصدير الى دول الشرق الأقصى والتي تعتبر قريبة الى الأردن مقارنة مع منتجين آخرين مثل المغرب وتونس. أما السؤال الثالث فهو بخصوص مخصصات العاملين والبالغة 61 مليون دينار حسب الميزانية حيث يلاحظ بان المزايا والمخصصات الممنوحة للعاملين والموظفين أفضل من أي شركة أخرى في الأردن حتى وان بعض البنوك الكبيرة لا تعطي جزءاً او نصف هذه المزايا فمبلغ 61 مليون دينار كبير جداً.

أجاب معالي رئيس الجلسة بأن إدارة الشركة واعتباراً من منتصف شهر نيسان قامت بتغيير سياسة التسويق في الشركة بحيث تم تبني سياسة ونفذت وذلك لكسر الاحتكار في السوق الهندي والآن من يريد شراء الفوسفات الأردني للسوق الهندي عليه ان يحضر إلينا ونوقع معهم بأسعار أفضل بدرجة معتبرة مما كانت عليه الأسعار في السابق. وأشار معاليه بأنه ليس لدينا نوعية فوسفات رديئة وإنما نوعية متدنية (Low Grade) ونحن لسنا برديئين أبداً ولن نكون، وأن أحوال السوق ديناميكية ومتغيرة ووقعنا مع بعض المشترين بأسعار مجزية ولا استطيع الإعلان عنها. وطلب من السيد محمد الكركي / مندوب مدققي حسابات الشركة التوضيح عن أسعار السوق العالمي وأجور الشحن والتي دقت تدقيقاً وافياً من قبلهم. وضع السيد محمد الكركي بأنه وكجزء من إجراءات تدقيق القوائم المالية، فقد راجعنا أسعار البيع بموجب العقود التي تمت ما بين الشركة والشركات المستوردة للفوسفات ونظرنا للموضوع من ناحية الكميات ومن ناحية الأسعار حسب العقود مستثنين لعدة مصادر متوفرة على شبكات الانترنت حتى نصل لقناعة بان هذه الأسعار متوافقة أو غير متوافقة وهناك مصادر مختلفة للأسعار وأن البنك الدولي احد هذه المصادر ومصادر أخرى مثل (Stormgateagree.com) تنشر معدلات أسعار بيع الفوسفات وشركة أخرى تتعامل في المواد الخام.

واسمحوا لي أن أبين لكم معدلات الأسعار بين ما قامت ببيعه الشركة وما نشرته هذه المصادر عن الأسعار خلال عام 2011، النوعية 75/73 باعت الشركة 650 الف طن بمعدل سعر بيع 142 دولار ومعدل سعر السوق حسب المصادر السابقة يتراوح ما بين 130 - 160 دولار للطن، النوعية 72/70 باعت الشركة 1,2 مليون طن خلال عام 2011 بمعدل سعر بيع 124 دولار كانت حسب المصادر تتراوح من 80 الى 145 دولار للطن، النوعية 70/68 باعت الشركة 850 الف طن بمعدل سعر بيع

150 دولار ولم نتمكن من الحصول على مصادر لهذه النوعية بالذات ولكن كان سعر البيع أعلى من سعر بيع نوعية 72/70، والنوعية التي تشكل اكبر حجم لإنتاج الشركة هي 67/65 خلال العام باعت الشركة لمصادر خارجية لمستهلكين وليس الشركة الهندية الأردنية وهي شركة تابعة أو المجمع الصناعي (2,7) مليون طن بمعدل سعر (95) دولار للطن بينما المصادر السابقة كانت تدل على ان معدل سعر البيع للطن يتراوح بين 70 الى 73 دولار، وهذه البيانات لتوضيح معدلات الأسعار التي قامت الشركة ببيعها خلال العام 2011.

أشار السيد ناصر البطيخي بان متوسط الأسعار أعطي على 365 يوم، وفي عام 2011 ارتفعت الأسعار بحوالي 200%.

نوه معالي رئيس الجلسة الى ان هذه مصادر مدققي الحسابات فأين هي المصادر التي تستند إليها. وتحدث المساهم عايد محمد خلف الخزايلة وأشار إلى انه متخصص في الشحن البحري وتجارة الأسمدة، وان النشرة الأساسية لتحديد أسعار الأسمدة في العالم هي FMB وأعتقد بان شركة الفوسفات مشتركة فيها وهي نشرة أسبوعية تصدر أسبوعياً عن النيتروجين والفوسفات وغيرها. حيث كانت تشير هذه النشرة في الأشهر أيلول وتشرين الأول وتشرين الثاني وكانون الأول من عام 2011 الى أن أسعار البيع كانت (200 دولار، 201 دولار، 202 دولار، 200 دولار) على التوالي وأن المصادر الأخرى غير معترف بها.

ورداً على مداخلات بعض المساهمين تحدث سعادة السيد خالد الفناطسة بأنه من غير المقبول ذكر رئيس مجلس إدارة الشركة السابق بأي سوء بعد كل الذي قدمه الى الشركة والموظفين. وفي مداخلة لندوب مراقب عام الشركات طلب فيها من السادة الحضور عدم التجريح أو الإساءة الى أي شخص وإذا كان لدى أي منكم معلومات عن أي شخص فإن هناك جهات مختصة بهذا الموضوع وإن حضورنا اليوم لهذا الاجتماع هو لمناقشة القوائم المالية للشركة فقط.

وأجاب المهندس نجم حمادي/ الرئيس التنفيذي بالوكالة بأن نشرة FMB تصلنا وتصلنا النشرات أخرى في اليوم عدة مرات ونحن متابعين للأسعار في العالم والجهات البائعة والمشتري وأسعار البيع، كما وان السعر المذكور 202 دولار هو CFR وان الأسعار التي تم ذكرها هي FOB وان هناك شروط للشحن تؤثر على أجور الشحن. كما وطلب السيد الخزايلة من إدارة الشركة بالإعلان عن نتائج أعمالها لأخر خمس سنوات على موقعها الالكتروني، كما واستفسر عن الشركات الحليفة مثل شركة بتروكيميا وشركة مناجم لتطوير التعدين وطلب تزودهم بمعلومات وافيه عن هذه المشاريع.

رد معالي رئيس الجلسة بان مستوى الشفافية في هذه الشركة ستكون أعلى من مثيلاتها في أي مكان في العالم وسيتم الإعلان عنها على الموقع الالكتروني للشركة بما لا يضر عملية التنافس وفي حال عدم نشر أي معلومات فان ذلك للحفاظ على سرية المعلومات لأغراض التنافس مع الموردين الآخرين.

كما وأوضح المهندس نجم حمادي / الرئيس التنفيذي بالوكالة بان المعلومات المالية للسنوات الخمس الأخيرة يتضمنها التقرير السنوي الذي تصدره الشركة سنوياً حيث يتم عرض البيانات المالية مقارنة بالسنة السابقة إضافة الى ان تقرير مجلس الإدارة يتضمن نشاطات الشركة لأخر خمس سنوات. أما فيما يتعلق بالموقع الالكتروني فسيتم تطويره وتوفير المعلومات الكافية عن الشركة المالية والتجارية وبما لا يضر مصالح الشركة من الناحية التنافسية. أما فيما يتعلق بالمشروع الاندونييسي الأردني فهو متقدم حالياً بحوالي 20٪ من ناحية الأعمال الإنشائية ويتوقع أن يباشر الإنتاج في شهر تموز من عام 2014. أما بخصوص شركة مناجم لتطوير التعدين فقد أسست هذه الشركة لخدمة أعمال الشركة في التعدين وحالياً نحن في طور إجراءات جديدة سيتم الإعلان عنها لاحقاً.

وأشار معالي رئيس الجلسة الى انه ليس كل ما يلمع ذهباً وسنسمع في وقت لاحق بان الشركة قد لزمّت عطاءات الى إحدى الشركات ، هذا وكنت قد التقيت سابقاً مع جميع شركات التعهدات التي تتعامل معها الشركة وأبلغتهم بأننا نعتبرهم (Assets) للبلد ولكن من ناحية أخرى فان كل طرف له قدرته وأؤكد لكم بان بعض الأعمال التي تقوم بها هذه الشركات او التي ستقوم بها لا يستطيع القيام بها إلا متعهد أردني واحد ولأغراض التنافس يجب ان يكون هناك متعهدين آخرين من خارج الأردن وعندما تم التحدث مع المتعهد الأردني عن التنافس قد رحب بذلك وطلب طرح عطاء عالمي ليتمكن من رفع أسعاره لان أسعار المتعهدين الخارجيين هي أعلى من سعر المتعهد الأردني، ولأغراض الكلفة والوقت فان التلزم في بعض الأحيان هو من مصلحة الشركة. كما وان هناك سبباً وجيهاً وراء كل عملية تلزم تقوم بها الشركة ، علماً بأن التنافس يأتي بالأفضل بين المتشابهين بالكفاءة والقدرة. وان هناك شركتين مؤهلتين في الأردن تستطيع القيام بأعمال من التعقيد في العمل وتمتلك شركة الفوسفات 26٪ من رأسمال هذه الشركات وقد تحدثت مع ممثلي كلتا الشركتين لرفع نسبة مساهمة شركة مناجم الفوسفات فيهما الى ما لا يقل عن 45٪ وأنه ليس من واجب الشركة تطوير متعهد غير مؤهل وأن هدف الشركة هو تحقيق الربح والقيام بالمسؤولية الاجتماعية.

وأجاب المهندس محمد سليم بدرخان / نائب الرئيس التنفيذي للمالية والإدارية عن تكاليف النقل وأن الظاهر في بيان الدخل الموحد هو النقل البري من المناجم الى العقبة فقد تم خلال عام 2011 نقل حوالي

5,5 مليون طن بكلفة 8,25 دينار للطن ولا يشتمل هذا المبلغ على أية أجور شحن بحري حيث ان الشركة تقوم بالبيع FOB وان البواخر ليس من مسؤولية الشركة وان كلفة النقل هي من الكلف المتغيرة وقد زادت قيمة أجور النقل مقارنة بعام 2010 بسبب زيادة الكميات المباعة بنسبة 26% كما وأن اتفاقيات أجور النقل بين الشركة والناقلين تحكمها معادلات تتغير بتغير أسعار السولار.

تحدث السيد بشير قدوره بان المسؤولية الاجتماعية التي تقوم بها الشركة والبالغة حوالي 7,8 مليون دينار تمثل حوالي 10% من رأسمال الشركة وان المقترح للتوزيع هو 45 قرش للسهم الواحد أي بواقع 3% من القيمة السوقية للسهم وهذه لا تغطي زكاة الأموال. فأرجو من معالي الرئيس إعادة النظر في المبالغ التي سوف توزع بحيث تكون عادلة ومنصفة للمساهم كون ما يعطى للمجتمعات المحلية 10% بينما المساهم يأخذ 3%.

طلب معالي الرئيس من السيد بشير قدوره الانتظار لحين النظر في بند توزيع الأرباح، ونوه بان نائب الرئيس التنفيذي للمالية والإدارية يوضح بان التبرعات تشكل 1,2% من حقوق المساهمين.

وفي مداخلات لبعض الحضور، أكد معالي الرئيس ومندوب مراقب عام الشركات بان المناقشة للمساهمين فقط.

تحدث المهندس باسل الخولي بما يتعلق بالإفصاح والشفافية وحسب تعليمات هيئة الأوراق المالية إذا تم نشر أي معلومة في أي من وسائل الإعلام عن أي شركة مساهمة، على الشركة أن تنشر بيان علني وفوري يؤكد أو ينفي أو يصحح ما ورد في الخبر حيث تم نشر في إحدى الصحف المحلية (جريدة الغد) قبل أسبوعين وتحديداً في 12 نيسان 2012 دراسة رسمية تقول بان القفزة في أرباح الفوسفات غير مرتبطة بزيادة الإنتاج أو حسن الإدارة وإنما التزايد في أرباح الشركة جاء نتيجة لإرتفاع الأسعار عالمياً ولم نسمع أي تعليق من الشركة في وسائل الإعلام. وبعد ذلك بأربعة أيام وبنفس الجريدة وفي يوم 16 نيسان 2012 نشرت الجريدة بأن 250 مليون دولار ضاعت على مساهمي شركة الفوسفات جراء حصر تعاملها مع شركتين، ومبيعات الشركة بعد الخصخصة تظهر فروقات كبيرة لصالح شركات التسويق كنا نتمنى أن نسمع بيان علني من الشركة يؤكد أو ينفي أو يصحح هذه المعلومات الجوهرية التي تهم المساهمين.

إما السؤال الثاني بالنسبة لموضوع توزيع الأرباح والذي أثير من قبل المساهمين الآخرين إننا نقدر بأن لدى الشركة مشاريع وتوسعات ولكن لماذا التقنين في توزيع يأتي على حساب المساهمين وهم أصحاب الشركة اللذين غامروا برأسمالهم وقد تحملوا الخسارات عندما اشتروا السهم بسعر 20 دينار أو 30

دينار بينما تعطي الشركة الموظفين 60 مليون دينار كمخصصات في حين أن الأرباح القابلة للتوزيع وهي الإحتياطي الاختياري والإحتياطي الخاص والأرباح المدورة والتي تجمع حوالي 518 مليون دينار. فنحن نطالب بأن لا يقل التوزيع عن 75 مليون دينار أي 100% أو دينار للسهم والذي يشكل فقط 14% من الأرباح القابلة للتوزيع وهذا لن يضر الشركة.

والملاحظة الأخيرة هي المنافسة لهذه السنة والسنة القادمة فما هي توقعاتكم للأسعار والمبيعات والإنتاج في ضوء دخول منافسين جدد وتحديدأ شركة معادن السعودية التي رأسمالها 9 مليار ريال سعودي وتشكل 23 ضعف رأسمال شركة الفوسفات وإنتاجها بحدود 12 مليون طن وما هو تأثيرها على الشركة وعلى المستقبل، كما ولاحظنا بأن المخزون قد ارتفع من 77 مليون دينار في عام 2010 الى 130 مليون دينار في عام 2011 أي بفرق يقدر بحوالي 53 مليون دينار هل تكس هذا المخزون يؤدي الى تلفه أو يؤثر عليه.

رد معالي رئيس الجلسة بأنه إذا مستنا مقالة أو خبر في جريدة عامة بغض النظر عن دليل الحاكمية فنحن نحب أن نرد عليها وان نكون على صفحات الجرائد، ولكن لم نتمكن من الرد بذلك التاريخ حتى نستطيع التمكن من كل المعلومات المتوفرة في الشركة وحتى تكون أجابتنا صحيحة وان من ينطق بإسم الشركة هو رئيس مجلس الإدارة، والآن وبعد أن تمكنا في كافة المعلومات تأكد لي قول الشاعر "هم نقلوا عني الذي لم أفه به وما آفة الإخبار إلا رواها" والذي يقول بأن معدل سعر بيع الطن 84 دينار يقوم بقسمة الربح على مجموع كميات الإنتاج متناسي أن هناك 2 مليون طن استهلكت محلياً بسعر صفر لأنها تورد الى المجمع الصناعي لإنتاج الأسمدة وان الربح يأتي من بيع السماد أو يتم توريدها الى الشركة الهندية الأردنية لتصنيع حامض الفوسفوريك، أما فيما يتعلق بالتوقعات لما سيأتي ممكن أن نتحدث عن ذلك حتى شهر أيلول فإن أسعار السماد ترتفع والفوسفات من النوعية العالية ترتفع أيضاً حيث تم طلب سعر لها 182 دولار لكل طن لكمية 300 ألف طن فوسفات، معنى ذلك بأن التوقعات للمستقبل في تحسن وإذا انتظرتم للفرات القادمة فإن أعمال الشركة ستال رضاكم. أما بالنسبة لتوزيع الأرباح فإنه تتنازعني قوتين متضادتين أولهما مصلحة الشركة والثانية وبما أنني امثل وزارة المالية الأردنية والتي هي بأمس الحاجة للسيولة وتريد توزيع أعلى نسبة أرباح، ولكنني كرئيس مجلس إدارة للشركة مسؤول عن ضرورات الإستثمار في الشركة فمن غير المعقول أن تستدين الشركة لتوزيع أرباح على المساهمين.

تحدث السيد جهاد الشرع/ ممثل المؤسسة العامة للضمان الإجتماعي بان لديه عدة تساؤلات حول: المشاريع تحت التنفيذ والتي تُظهر واقع بيانات الشركة بأن كلفة الإنفاق على هذه المشاريع بلغت 182 مليون دينار والمتبقي يبلغ 86 مليون دينار أي ما مجموعه 268 مليون دينار يضاف الى ذلك استثمارات في شركات حليفة بمبلغ 113 مليون دينار ولم توضح الشركة عن مبررات وجدوى هذه المشاريع علماً بأن هذه المشاريع تعادل 5 أضعاف رأس المال.

أما السؤال الآخر فما هو جدوى تلك المشاريع وما هي آلية الدخول في مثل تلك الشركات وما هي مبررات التوسع في تلك المشروعات وهل هذا التوقيت هو الوقت المناسب خاصة إذا علمنا بان إيرادات الشركة تتركز على أسعار البيع أكثر منها على المنتج؟ أما النقطة الثانية فتتعلق بالمخزون الموجود حالياً والبالغ 130 مليون دينار في حين كان 77 مليون دينار في عام 2010 السؤال ما هو سبب تراكم هذا المخزون وما هي الأضرار المحتملة وما هي الخسارة المتوقعة؟

أما السؤال الأخير فيتعلق بالسياسة النقدية وهي إدارة النقدية والقروض حيث لا تزال الشركة تحتفظ بقروض بنكية وبأسعار فائدة ربما تكون عالية في حين أن الفوائد على ودائعها من السوق المحلي اقل من ذلك بكثير، مما يثير التساؤل عن جدوى لجوء الشركة الى الإقتراض. والسؤال ما هو جدوى اللجوء الى الإقتراض في ظل توفر السيولة العالية في الشركة؟

أما النقطة الأخيرة فيما يتعلق بالحوكمة في الشركة، حيث كان لوقت قريب ليس هناك فصل للوظائف الإدارية أما النقطة الثانية فتتعلق بتفويض الصلاحيات، أما إدارة الشركات التابعة أو الحليفة فلم يتضمن تقرير مجلس الإدارة توضيح كاف عن كيفية إدارة تلك الشركات.

أجاب المهندس نجم حمادي/ الرئيس التنفيذي بالوكالة أن المشاريع التي قيمتها عالية أو المنفق عليها مبلغ 182 مليون دينار حتى 2011/12/31 فهي تتمثل بأهم المشاريع مثل مشروع ميناء الفوسفات الجديد حيث أن الجميع يعلم بأنه قد تم تحويل الميناء القديم الى المنطقة الجنوبية في العقبة وان الشركة المستفيد الوحيد من الميناء بتحميل الفوسفات وقد أخذت الشركة على عاتقها كاستثمار طويل الأمد بناء ميناء الفوسفات الجديد على أساس (BOT) أي بعد 30 سنة من الإستخدام يعاد الى حكومة المملكة الأردنية الهاشمية بموجب قانون ملكية الموانئ وتبلغ إجمالي كلفة إنشاء الميناء حوالي 240

مليون دولار.

أما المشروع الثاني وهو أكبر مشروع بالملكة تشارك الشركة فيه بنسبة 48% مع الشريك الهندي مؤسسة **IFFCO** والتي هي أكبر مستهلك للسماد في العالم والتي تشارك فيه بنسبة 52% ويقام هذا المشروع حالياً بالقرب من منجم الشيدية، حيث تبلغ كلفته التقديرية حوالي (670) مليون دولار وهذا المشروع متقدم بالعمل ومن المتوقع أن يبدأ التشغيل إن شاء الله في نهاية العام القادم والهدف من هذا المشروع استخدام نوعيات الفوسفات المتدنية التي تنتج من المنجم مباشرة تطحن وتزود لهذا المشروع وصمم هذا المشروع على أساس استخدام فوسفات يحتوي على 20% من مادة السيليكا أو الرمل أو نسبة عالية من الشوائب الأخرى، ونسبة متدنية جداً من **TCP** تراي كالسيوم الفوسفات الذي لا يمكن تصديره أو استخدامه إلا بعد معالجته بالفسيل والتجفيف والجميع يعلم مشكلة المياه والوقود في المملكة حيث يبلغ طن الفيول واصل المصنع حوالي (505) دنانير وهذا المنتج غير قابل للتصدير ولا للاستخدام داخلياً. وهذا التوجه عمل فيه في المشروع الاندونيسي الأردني المشترك وأريد أن أصحح لأحد الأخوة الذي ذكر (1000) مليون دولار قيمة المشروع بان القيمة الإجمالية أو التكلفة الإجمالية للمشروع تبلغ (230) مليون دولار وان شركة الفوسفات تساهم بنسبة 50% من المشروع. ولحد الآن دفعت الشركة (12) مليون دولار حصتها من رأس المال وأنا المسؤول عن هذا المشروع.

بالنسبة لموضوع المشاريع الأخرى يوجد مشروع قادم لتحديث الميناء الصناعي بالعقبة بالاشتراك مع شركة البوتاس العربية تشارك كل شركة بنسبة 50% من كلفة هذا المشروع والتي تقدر بحوالي (86) مليون دينار والمشروع الآخر المهم والذي تعمل عليه منذ فترة وقرب الانتهاء منه هو تحديث المجمع الصناعي بالعقبة لإنتاج الأسمدة. بوشر تشغيل المجمع الصناعي في العقبة سنة 1981 وبموجب القواعد المتبعة عالمياً فان هذا المشروع كان يجب إغلاقه منذ حوالي (17) سنة ونحن مستمرين بتشغيله وان ما يتم حالياً يهدف الى رفع الطاقة التصميمية لمصنع السماد وتحسين نوعية السماد والحد من المشاكل البيئية مع القوانين الجديدة في البيئة، التي تتطلب أن تخفض نسبة الغازات المنطلقة بالهواء سواء كان من مصنع حامض الكبريتيك أو من مصنع السماد. وكل هذه المشاريع التي نتكلم عنها جدواها كاف، ولا مانع من اطلاعكم على المزيد من المعلومات إذا أراد أحدكم ذلك.

أما فيما يتعلق بموضوع الإنتاج التي أثارها الإخوة قبل قليل فقد كنت حتى يوم 2012/1/5 نائب الرئيس التنفيذي لشؤون الإنتاج ويؤسفني جداً ما كتب بالصحف عن الإنتاج. وان الأرباح هي نتيجة لارتفاع أسعار البيع وهذا الكلام فيه إجحاف بحق العاملين في الشركة الذي يصلون الليل بالنهار في مواقع العمل المختلفة في الشيدية والمجمع الصناعي بالعقبة وفي مناجم الحسا والأبيض والذين يعملون ليل

ونهار بمتابعة الأسعار والبيع والشراء والذين يتابعون أمور القروض وتمويل أعمال الشركة والذي يحسبوا التكاليف والأبحاث ويراقبون النوعية والذين ينقلون (7) مليون طن فوسفات من المناجم الى المواقع على الرغم من إضرابات السواقين، والإرباح لا تأتي من إنتاج ينتج ويذهب ويبيع بالسوق لوحده. بينما تأتي الأرباح من جهود كل هؤلاء، وان من الأخوة والأخوات في الشركة خبراء بموضوع التسويق. ويجب أن لا نظلم أحداً وهذه الشركة قائمة على عرق كثير من العاملين في مواقع العمل المختلفة والإنتاج يأتي بجهود كل هؤلاء.

وأجاب المهندس محمد سليم بدرخان/ نائب الرئيس التنفيذي للمالية والإدارية بخصوص المخزون الذي ارتفع من (77) مليون دينار الى (130) مليون دينار وهل المخزون يتعرض للتلف في التخزين، حيث بين بأن هذا المخزون ليس منتج نهائي. وأن هذا الرقم يشتمل على (42) مليون دينار مخزون منتج نهائي من الفوسفات والأسمدة وعلى (40) مليون دينار مخزون منتجات تحت التصنيع و(50) مليون دينار مخزون مواد خام (أمونيا وكبريت متفجرات) ونحن ملتزمون بقرارات مجلس الإدارة التي تقضي بضرورة توفير مالا يزيد عن إنتاج 45 يوم، ووفقاً للنظام الداخلي فإننا يمكن أن نخزن الى 62 مليون دينار منتج نهائي وأضاف بان المخزون الذي كان في المجمع تم بيعه وتحول الى نقد عند بيعه، أما فيما يتعلق بالخطر القادم من منافسة شركة معادن السعودية أود الإشارة الى أنها لا يمكن أن تنافسنا في الفوسفات الخام حيث لا يمكن تصدير الفوسفات المنتج من معادن الذي يستوجب الطحن ويصبح بودرة مثل الطحين ولا يمكن التعامل معه في أي ميناء لا في التحميل أو في التنزيل. ولكن الخطورة تأتي من المنتج النهائي سماد الـ **DAP** وهو محور رئيسي لأسعار الفوسفات وعادةً أسعار العقود في العالم تحدد إما من حامض الفوسفوريك أو الـ **DAP** ومنها يشتق سعر الفوسفات وميزة شركة معادن السعودية أن عندهم مصنع أمونيا وبأخذوا الغاز الطبيعي بسعر يقل عن نصف دولار لكل مليون **BTU** وبالتالي ممكن أن ينتجوا الأمونيا بـ (180) دولار للطن ونحن نشترها بحوالي (540) دولار للطن أو أكثر واصل العقبة، هذه ميزة والميزة الأخرى بأنهم يأخذون الكبريت من شركة أرامكو بسعر متدني إلا أن الكلفة الرأسمالية لديهم مرتفعة وعندهم استحقاق تجاه الفوائد وتجاه الكلفة الرأسمالية هذا هو التوازن بين الكلف، والشئ المشجع بان المشاريع التي باشرت بها الشركة والتي تقدر بحوالي مليار وثلاثمائة مليون دولار تأخذنا باتجاه المنتجات النهائية التي يحتاج السوق إليها، وسوق الفوسفات يقف عند ثلاثين مليون طن منذ ثلاثين سنة ولا يتحرك وبالتالي فان التوسع هو في سوق الأسمدة وعلى المدى القصير فان المنافسة قوية في سوق الأسمدة الذي يتوسع بمعدل 3% سنوياً وإنتاج السعودية مقدر الان بحوالي (3- 4) مليون طن واعتقد بأنهم في عام 2012 لا يمكن إن ينتجوا أكثر من مليون الى 1,25 مليون طن

وممكن أن يستوعبه السوق في توسعه الطبيعي، إذا سوق مادة الخام كفوسفات لا يتوسع وهو ثابت منذ عشرين سنة والذي يتوسع هو الأسمدة وحامض الفوسفوريك وهذا الذي نحن بصددته وإلا سنترك بالخلف وبالتالي هذه الأرباح تحول لأجل السير بإستراتيجيتنا، وهي خطة إستراتيجية وسؤالك حول جدوى هذا المشروع فإن هذا المشروع الموجود في الشيدية منذ العام 2008 لإنتاج حامض الفوسفوريك وإن هذا المشروع أشبع دراسات جدوى وهو جزء من الخطة الإستراتيجية للشركة، تدفقات نقدية وتحاليل (Net present value /IRR) و (Cash Flow) من قبل مؤسستين عالميتين ممولتين له ومن قبل حوالي ستة بنوك أخرى تريد أن تضمن بأن (Debt Service Coverage Ratio) كاف للمشروع. ونحن نخطط للمستقبل ولكن التخطيط والعمل للمستقبل بحاجة الى استثمارات وهذا التناقض هل تذهب الأرباح الى الاستثمارات أو لتوزيع أرباح بنسبة 100% في كل سنة، وسوف تنتهي مشاريعنا في العامين 2012 و 2013 حيث سيقبل الإنفاق الرأسمالي ومن الممكن أن يتم توزيع أرباح بنسب عالية بعد ذلك.

أما فيما يتعلق بالاقتراض، فقد قمنا بإقتراض مبلغ (110) مليون دولار لتمويل ميناء الفوسفات الجديد بمعدل فائدة (Libor + 3.5%) وان Libor بحدود 0.49% ومعدل كل قروضنا طويلة الأمد تقل عن 4.5% ونحن نأخذ على ودائعنا فوائد تتراوح بين (4.5% - 5%) وان سعر الفائدة 3.5% يخص إحدى الشركات التابعة ولكون نتائجنا المالية هي موحدة أوردناها كنوع من الإفصاح وذلك ما نحققه من الودائع والتي هي أعلى من الفائدة التي تدفع على القروض.

وسأل المساهم محمد سعود أن المعروف عن الفوسفات هو بترول الأردن ولكننا نعرف أن كميات الفوسفات الموجودة في باطن الأرض أضعاف مضاعفة عن كميات البوتاس ومن غير المعقول أن تبيع شركة البوتاس 300 مليون دينار بالسنة والفوسفات تبيع فقط 141 مليون دينار فأين الخلل؟ والشيء الآخر الشركات الوسيطة التي تأخذ كميات الفوسفات وتبيعها لماذا لا يكون لدى شركة الفوسفات منظومة متكاملة تأسس شركات شحن ولماذا تم إدخال شركات غير معروف من أصحابها ويأخذوا كميات الفوسفات بأسعار أقل من الأسعار العالمية ويأخذوا (عمولة) وأرباحهم من العمولة أكثر من أرباح شركة الفوسفات وأنت يا معالي الرئيس اتجهت لسياسة جديدة كتغير وهذا إقرار صريح منك بأنه كان في الشركة سياسة قديمة غير واضحة. وأضاف السيد سعود بأنه يستغرب من شركة الفوسفات المساهمة العامة التي رأسمالها (75) مليون دينار ورواتب الإدارة والموظفين مساو لرأسمالها وهناك شركات مساهمة رأسمالها (5) مليون دينار ورواتب الإدارة والموظفين فيها لا تتعدى 10%.

وبالنسبة للأرباح المدورة التي تبلغ حوالي (500) مليون لماذا لا يتم زيادة رأسمال الشركة من (75) الى (150) مليون دينار أو توزع أسهم مجانية بدلاً من توزيع أرباح نقدية 45%. ولماذا لا ترسمل الأرباح المدورة.

أجاب السيد محمد سليم بدرخان/ نائب الرئيس التنفيذي للمالية والإدارية بأن رسملة الأرباح المدورة يؤدي الى زيادة عدد الأسهم وأن نتائج أعمال الشركة هي التي تحدد مقدار الربح الذي يوزع وليس عدد الأسهم وان ذلك سيؤدي الى (Dilution) لحصة السهم عندما تزيد عدد الأسهم الى (150) مليون سهم فان حصة السهم من الربح ستتخفض ولكن إذا ارتفعت القيمة السوقية للسهم فهذه هي الفائدة التي تعود للمساهمين. حيث ارتفع سعر السهم من تاريخ 2011/12/31 الى اليوم بحوالي 1.810 دينار وبالتالي فان هذا يعتبر مكسب للمساهمين.

وأضاف معالي رئيس الجلسة بأنه من السهل أن نسيء الظن بأي إنسان عن قصد، أنا اجتهدت وأنا لا ادعي أن اجتهادي أفضل ممن سبقوني، وأنا عندما اجتهد أتوقع اجر وإذا أصبت سيصبح لي اجرين وقلت إننا نحاول بهذه الطريقة المختلفة لكسر الاحتكار لان في ذهني التافس يأتي بأفضل النتائج. أما فيما يتعلق بالمقارنة بين شركة البوتاس وشركة الفوسفات فانت تقارن بين شيئين مختلفين، أنا عملت مع شركة البوتاس عندما كانت في مواضع صعبة سنوات من النضال لجعلها تقف على رجليها من سنة 1983 - 1988 خمسة سنوات مثل الفوسفات الآن، ولكن يجب أن نواجه الصعوبات، وإنني أرى شباب تشتهي النوم ولكنهم يحبون العمل أكثر، منهم أشخاص جالسين معنا على الطاولة يذهبون الى بيوتهم الساعة العاشرة ليلاً هؤلاء يعملون لخيركم ونتمنى منكم بدلاً من أن تنتقدوا رواتبهم أن تشدوا على أيديهم.

وأضاف المهندس نجم حمادي/ الرئيس التنفيذي بالوكالة معظم مبيعاتنا على امتداد السنوات الطويلة مباشرة مع المشتري وكان عندنا وكلاء في تركيا وأوروبا والهند، موضوع الوكيل شيء معتاد يجب أن يكون لديك وكيل في الهند وإلا صغار المشتريين منك قد لا يدفعوا ثمن مشترياتهم لك والوكيل هو من يساعد على التحصيل وعمولة الوكيل تحدد من قبل مجلس الإدارة وهذا ينطبق على كل دول العالم وان كل شركة بالعالم عندها شركة وسيطة أحياناً بسبب التسهيلات المالية وأحياناً بسبب شهادات والوثائق المطلوبة وأحياناً أخرى لتسهيل عملك ولتعرف كيف تتعامل مع زبائننا المنتهين وهذا معروف لشركة البوتاس وبالشركات الأمريكية والعالمية.

وتحدث السيد خالد الفناطسة وهنا معالي رئيس الجلسة باختياره نائباً لرئيس المجلس والرئيس المكلف وأنتم خير خلف لخير سلف وأبارك لأعضاء مجلس الإدارة الجدد ويجب علينا أن نشكر من يعمل وان نصف صغار المساهمين وأنهم يستحقوا أسهم مجانية وزيادة نسبة الربح من 45% الى 100% ، وأود أن أوضح عدة نقاط بشكل برقيات سواعد العمل والإنتاج هي التي تنتج الفوسفات والسماذ وتصدره وتبيعه لتنتج الارياح لتوزيعها على المساهمين ونستغرب الهجمة من إخواننا المساهمين على العاملين وعلى المخصصات لهم. العاملين في شركة مناجم الفوسفات يعملون بمواد سامة وفي بيئة صعبة واغلبهم يخرج بأمراض مثل الربو وأمراض مهنية متعددة لأنهم يعملون بمواد كيماوية وفي الفوسفات. أرجو أن يعرف المساهمين بأن ما يأخذه العامل بالفوسفات قليل عليه (60) مليون دينار الذي يأخذونهم قليل عليه، يجب أن يأخذوا (120) مليون دينار لكن الإنتاج الذي حصل في عهد الخصخصة الخمس سنوات الأخيرة بغض النظر عن الأشخاص وأنا اشكر رئيس المجلس السابق من القلب الى القلب باسمي وباسم من امثل كل الشرفاء واشكر أعضاء مجلس الإدارة الحالي على جهودهم التي بذلت، عندنا استثمارات بـ(1.300) مليار من سنة 1996 وأنا موظف شركة ومستشار عمالي ونقيب المناجم والتعدين ومسئول عن الفوسفات والبوتاس، وان رواتب موظفي البوتاس أعلى من رواتب موظفي الفوسفات يأخذوا تسعة عشر راتب والفوسفات يأخذوا ستة عشر راتب. والمشاريع الموجودة في الفوسفات تنتج وتولد أيدي عاملة والتبرعات قليلة جداً في ظل البيئة وان شركة الفوسفات مقصرة جداً في محافظات الجنوب في دعمها حقيقياً. وأضاف بأنه قد تحقق خلال عام 2011 انجازات كبيرة حيث تملك الشركة 70% من الشركة اليابانية وتمتلك الآن 100% من الشركة الهندية الأردنية وتمتلك 25% من أسهم شركة الأبييض للأسمدة و 48% من شركة جيفكو الموجودة في الشيدية والتي تبلغ كلفة إنشائه 650 مليون دولار والذي سيوفر للأردن فرص عمل كبيرة إضافة الى الميناء الجديد والذي سيوفر أكثر من (300 - 400) فرصة عمل. كما وكرر شكره الى مجلس إدارة الشركة السابق والموجود حالياً والذين تم استبدالهم كما ونشكر السيد وليد الكردي الذي يجب أن لا ننقصه حقه ولا ننظر الى الإشاعات وشكر المدراء التنفيذيين في الشركة ومدراء المناجم ومدراء المواقع والمدراء في المبيعات والنقل. والذين يصلون الليل بالنهار ولولا عملهم وجهدهم لما وصلت الشركة لما هي عليه اليوم وان هذا النجاح لا يأتي بسبب ارتفاع الأسعار دون إنتاج أو تسويق حيث كان هناك مصنع زجاج في معان وإنتاجه يضاهي الزجاج البلجيكي ولكن لعدم وجود إدارة تسويقية جيدة فشل مصنع الزجاج.

تحدث المهندس عزمي زوربا بالنسبة للقروض التي يجب ان نوفر كلفة القروض وتوفير مبلغ التمويل. وأضاف بان هناك قطع غيار قيمتها (66) مليون دينار أي ما يعادل 90% من رأسمال الشركة. واستفسر إذا كان بالإمكان تبويب هذه القطع الغيار أيها قليلة الحركة أو معدومة الحركة.

أما السؤال الثالث بخصوص مبلغ 29 مليون دينار مخصص حوافز ومنح الظاهر في الميزانية في بند المطلوبات المتداولة والمبلغ ذاته ورد كمصروفات بالإيضاح رقم (37) كمصروف. أما النقطة الأخيرة فإنني اشد على أيديكم وأيادي المساهمين بتوزيع ما لا يقل عن دينار واحد لكل سهم ولديكم حوالي (526) مليون دينار احتياطات.

أجاب المهندس محمد سليم بدرخان/نائب الرئيس التنفيذي للمالية والإدارية بان بند قطع الغيار الوارد في الميزانية يتضمن قطع غيار ولوازم أخرى هي مواد بناء ومتفجرات وقطع الغيار وما يخص الشركة اقل بكثير من هذا الرقم وان هذا البند هو مجموع قطع الغيار لثلاث شركات (الفوسفات والأسمدة اليابانية الأردنية والهندية الأردنية) وان قطع الغيار مصنفة سريعة الحركة وبطيئة الحركة والإستراتيجية التي تستخدم مباشرة بحيث لا تتعطل العملية الإنتاجية من تلف قطعة وان هذه القطع تحتاج الى سنة أو سنتين لتوريدها وتستهلك هذه قطع بنسبة 10% ويوجد نظام في الشركة لتصنيف القطع الى (بطيئة أو سريعة الحركة) وأي قطعة يزيد عمرها من (3- 5) سنوات يحسب لها مخصص وتصبح قيمتها صفرية ويمكن استخدامها. وهذا النظام موافق عليه من قبل مجلس الإدارة ويتم مراقبة مستودع قطع الغيار واكرر بان الرقم كبير لأنه يخص ثلاث شركات تعمل في صناعة حامض الفوسفوريك وحامض الكبريتيك وان التآكل بها سريع بسبب الأحماض المنتجة لذلك تضطر الشركات للاحتفاظ بإعداد كبيرة من قطع الغيار.

وأوضح السيد محمد الكركي بان ما ورد في الإيضاح رقم (37) صفحة (96) هو ما تم الاتفاق عليه باتفاقية عمالية ووافق عليها مجلس الإدارة بتاريخ 2 تموز 2011 وبناءً عليها تم منح مكافأة سنوية 1000 دينار عن كل سنة خدمة لكل موظف على رأس عمله إذا تقاعد مبكراً. يضاف لها الفرق ما بين سن ترك الخدمة وسن التقاعد حسب قانون الضمان الاجتماعي وهو 60 سنة للذكور و55 سنة للإناث وبناءً عليه تم تصنيف مبلغ 19 مليون دينار سيتم دفعها خلال عام 2012. والجزء الآخر يخص منحة لمتقاعدي الشركة من تاريخ 2002/1/1 ولغاية 2011/6/4 بموجب قرارات مجلس الإدارة. أما الجزء طويل الأجل وهو 30 مليون دينار تم تسجيله كمبلغ طويل الأجل فقد تم خصمه وهو يظهر

بالقيمة الحالية بمعنى في السنوات القادمة ستتراكم عليه مبالغ حين ترك الموظفين العمل بتلك التواريخ،
الجزء المدين من هذا الحساب فهو مصروفات وأما الجزء الدائن منه قيد كمطلوبات.

أجاب معالي الرئيس عن أداء الربع الأول من عام 2012 بأنها أفضل عن من ما كانت عليه في عام
2011 وبشكل جوهري.

تحدث احد المساهمين بان هناك ملاحظتين: الأولى فقد ذكرتكم معاليكم بان هناك (2) مليون طن
فوسفات تعطى للشركات الحليفة مجانا وهذا يخالف كل المعايير المحاسبية وأصول احتساب التكلفة
لكل وحدة إنتاجية على حدة وذلك لتحديد نتائج أعمال كل وحدة على حدة، ولكافأة المجدين
ومحاسبة المقصرين. والنقطة الثانية هناك مشاريع جديدة منها عملية الوحدة الإنتاجية في العقبة ومنها
مشاريع جديدة في الشيدية وخلافه. وذكر بأن كلفة النفط المستخدم تصل الى (505) دنانير للطن
لماذا لا يؤخذ لهذه المشاريع الجديدة الإعفاءات اللازمة التي تعطى للمناطق الحرة الصناعية الحديثة مثل
البرومين وبالتالي تستطيع استيراد النفط بنصف ثمنه ويعود الخير على المساهمين والعاملين والمجتمع
المحلي.

أجابت الأنسة سناء قراعين / المدير التنفيذي للمالية بان المبيعات للشركات الحليفة والمجمع الصناعي
لا يمكن ان تكون مجانا وتتم بأسعار محدده من الإدارة وموافقة عليها من مجلس الإدارة ولا تقل عن
الكلفة ، وبحسب القوانين السارية لا يتم البيع للشركات الحليفة او المجمع الصناعي بأقل من الكلفة
وإذا كانت اقل من الكلفة تعدل الى معدل الكلفة ويتم دفع ضريبة دخل عنها مؤكدة بأنه لا يتم البيع
بأقل من معدل الكلفة للشركات الحليفة او المجمع الصناعي.

ونوه معالي الرئيس بان الشركات الحليفة أو المجمع الصناعي تملكها شركة الفوسفات 100% وليس
لنا شريك.

وطالب السيد نضال الصير من الهيئة العامة للمساهمين التصويت على (تقرير مجلس الإدارة عن أعمال
الشركة خلال عام 2011 والخطة المستقبلية لها والميزانية السنوية وحساب الارباح والخسائر)
والمصادقة عليها، وقد وافقت الهيئة العامة للمساهمين بالإجماع. وقد تحفظ المساهم وسيم الخطيب/
ممثل الشركة العقارية للتنمية/ على مزايا الموظفين والترعات وتحفظ السيد بشير قدوره والسيد
محمد سعود على بيع الفوسفات من خلال شركات الوسيطة.

وطلب معالي رئيس الجلسة الانتقال الى البند الخامس ومن جدول الأعمال المتعلق بالموافقة على اقتراح مجلس الإدارة توزيع أرباح على المساهمين بنسبة 45 % من القيمة الاسمية للسهم.

وتحدث المساهم باسل الخولي حول مشاريع الشركة وتوسعاتها وحاجتها للسيولة وأنه في السنوات السابقة تم توزيع أرباح 20% وكل سنة نسمع بالوعود بأنه سيتم زيادة أرباح الأسهم في السنة القادمة وهذا العام يوجد أرباح ممتازة وإذا تمكن مجلس إدارة الشركة إعطاء امتيازات للموظفين بما يقارب 60 مليون دينار يجب أن يعطي المساهمين (75) مليون دينار. ويوجد عندنا أرباح قابلة للتوزيع ما عدا الاحتياطي الإجباري بحوالي (520) مليون دينار نأخذ منها (75) مليون دينار لتوزيعها على المساهمين ترضي المساهمين وتعوض عن جزء بسيط من تدنى سعر السهم بالسوق.

أجاب معالي رئيس الجلسة بأنه سيتم العام القادم توزيع أرباح على المساهمين بنسبة أعلى.

وطلب المساهم وسيم الخطيب من معالي رئيس الجلسة بان يتم توزيع أرباح على المساهمين بما لا يقل عن دينار للسهم الواحد وهو غير موافق على اقل من ذلك.

وتحدث احد المساهمين بأنه يتأمل من المجلس الكريم ان يتكرم ويوافق على رفع نسبة توزيع الارباح وان نتيجة التصويت معروفة بسبب تركيبة رأس مال الشركة.

وتحدث السيد أكرم ابوغوش وطلب التفريق بين كبار المساهمين وصغار المساهمين اللذين نسبتهم لا تتجاوز 5% وان اقل سعر تم شراء سهم الفوسفات حوالي 12 دينار واقترح بزيادة نسبة التوزيع لهم حيث أن كلفتهم لتتجاوز 4مليون دينار وإذا استمرت سياسة الشركة بهذا الاتجاه فان ذلك يغري صغار المساهمين ببيع أسهمهم لكبار المساهمين.

اقترح السيد فريد محفوظ على المساهمين أن لا يعترضوا ويكتفوا بمناقشة أعمال مجلس الإدارة واقترح أن ترفع نسبة توزيع الارباح على المساهمين الى 100%.

واقترح السيد نضال الأسمر مندوب بنك HSBC الممثل لعدة صناديق وشركات أجنبية تساهم في شركة الفوسفات زيادة نسبة توزيع الارباح الى 100%.

أجاب معالي رئيس الجلسة بأنه يتمنى لو أن قانون الشركات يسمح بتوزيع أرباح على صغار المساهمين بنسبة كبيرة وكبار المساهمين بنسبة أخرى لوافقنا على ذلك ولكن هذا لا يجوز بقانون الشركات.

وتحدث احد المساهمين بأن هذه الشركة منجم ذهب وكنز للعمال والمساهمين والأرباح التي حققتها الشركة كبيرة والتوزيع في السنوات السابقة كان 10% أو 20% وغدا ستظهر شركة الفوسفات السعودية ولن نجد ربحا من هذه الشركة.

تحدث معالي رئيس الجلسة بان الخزينة هي الأكثر حاجة الى الأرباح . واقترح توزيع أرباح بنسبة 55%. وأكد مندوب مراقب عام الشركات بان الرسمة تحتاج الى اجتماع غير عادي.

وتحدث معالي رئيس الجلسة بان مجلس الإدارة سيقوم بإجراء الدراسة اللازمة لرفع رأسمال الشركة.

وتحدث المهندس محمد سليم بدرخان/نائب الرئيس التنفيذي للمالية والإدارية بأنه قد تم عمل الدراسة اللازمة للتدفقات النقدية والنفقات على العمليات التشغيلية والمشاريع والقروض فإذا وزعت الشركة أرباح بنسبة 50% تكون عندها الأمور طبيعية أما إذا وزعت 60% سيكون انكشاف نقدي بنحو (5.2) مليون دينار وإذا وزعت 100% سيكون الانكشاف نقدي بحوالي (35) مليون دينار مما سيضطرنا للاقتراض. وأضاف بأننا وكل ربع سنة يجب أن نثبت لـ IFC والمقرضين الآخرين النسب المالية الملتزم بها (Current Ratio) ومنها (Service Coverage Ratio Debt) وإذا وزعت الشركة أرباح بنسبة 100% فإن إحدى النسب قد تتخفض في شهر حزيران 2012 إلى Current Ratio عن 1,5% وإذا انخفضت عن 1,5% لهم الحق في استرداد كامل القرض To Accelerate ونحن قد اقترضنا 110 مليون دولار لتمويل ميناء الفوسفات الجديد و 300 مليون دولار للشركات الأخرى وهذا حق لهم أن يستدعوا قروضهم، ونحن لا نريد أن نلجأ إلى الاقتراض لتوزيع أرباح. وأن التدفقات النقدية حسبت كما في 2012/6/30 وأخذت بأفضل التوقعات. وقد تم اخذ كل الكلف بالاعتبار التكاليف التشغيلية وكلف المشاريع وتوزيع الأرباح.

وتحدث السيد باسل الخولي بان الشركة رصدت للموظفين 60 مليون فمن الأولى للشركة أن ترصدوا للمساهمين (75) مليون دينار.

واقترح السيد بسام الشخابنه ممثل وزارة المالية بتوزيع 70% أرباح وطلب التصويت على هذا الاقتراح.

واقترح معالي الرئيس بان يتم توزيع أرباح على المساهمين بنسبة 70% حيث أيد ذلك عدد من المساهمين واعتضت على هذا القرار مندوب الهيئة العامة للاستثمار في دولة الكويت.

وتحدث السيد إياد السمييط/ مندوب الهيئة العامة للاستثمار في دولة الكويت إننا نتعاطف مع طلب المساهمين ولكن هناك معلومة أثارتها الإدارة التنفيذية للشركة تقول في حال انكشاف الشركة يحق للمقترض ان يستدعي القرض ولو وافقنا على هذا المقترح وفي ظل انكشاف الشركة ستكون الشركة قد انتهت وان مجلس الإدارة اجتمع واقترح وقرر وأعلن التوصية والتوصية مكتوبة والتوصية المقترحة من ممثل وزارة المالية والتي هي ممثلة في مجلس الإدارة في ظل البيانات التي أدلت بها الإدارة التنفيذية للشركة إن تخوفنا من انهيار الشركة إلا إذا كان انهيار الشركة مقبول عند المساهمين، ما لدى الإدارة التنفيذية من بيانات تفوق كثيراً مما لدى المساهمين وكانت الإدارة التنفيذية قد أوضحت هذا الأمر في الجمعية العمومية ونحن لا نقبل بمثل هذا المقترح رغم تعاطفنا مع المساهمين.

وتحدث معالي رئيس الجلسة وطلب من المهندس محمد سليم بدرخان/ نائب الرئيس التنفيذي للمالية والإدارية أن يوضح موضوع هذا الانكشاف بالقروض الخارجية وكم هو خطير بالنسبة للشركة.

وأشار السيد إياد السمييط بأن الإدارة التنفيذية قد أوضحت هذا الأمر والموضوع ليس اجتهادياً وإذا كان هناك مقترح نؤجل التصويت على هذا الأمر ونعقد جمعية عمومية أخرى تأتي بمقترح جديد ولكن إذا كان اجتهادنا سبب في انهيار الشركة فهذا غير مقبول.

وطلب معالي الرئيس من المهندس محمد سليم بدرخان نائب الرئيس/ التنفيذي للمالية والإدارية توضيح هذا الأمر. والذي بين بان توزيع الارباح بالعقد مع الممول IFC وارده تحت الدفعات المقيدة Restricted Payments إذا كان الدفع أو توزيع أرباح أو خلافة من الدفعات النقدية سيؤدي الى عدم تحقق النسب المالية الربع السنة الملزم بها فيعتبر Default وفي حالة ال Default يكون الحق للبنك الحق ان يعطينا التنازل Weaver إذا اقتنع بان الشركة مستمرة وقوية. أو استدعاء الدين Accelerate ويكون بذلك الحق لجميع البنوك المقرضة أن تطلب من الشركة الديون التي عليها خصوصاً إذا كانت المستدعية للدين مؤسسة عالمية كبيرة. وهذه تقديرات وفي شهر حزيران تظهر النتائج الفعلية ونحن نخشى من نصف السنة حيث تم دفع (20) مليون دينار ضرائب لوزارة المالية وعلى الشركة دفعات للمستخدمين (الحوافز و توزيع الارباح ومشاريع) وكل الأمور النقدية تركزت في الربع الثاني والخوف من مرحلة الربع الثاني والثالث ونحن متأكدين بان السنة ستنتهي الى فائض نقدي . لكننا نقدم للمقرضين كل ربع سنة النسب المالية.

وأضاف معالي رئيس الجلسة ان هذا الانكشاف ليس دائماً وإنما هو يأتي فجوة داخل الربع وإذا كانت نتيجة الربع مرضية فلا ضرر في ذلك وأكد المهندس محمد بدرخان بان الربع الرابع سينتهي بفائض نقدي وهذا ما سنشرحه للمقرضين.

وأوضح السيد نضال الصدر /مندوب مراقب عام الشركات بان توزيع الارباح على المساهمين سيكون خلال خمسة وأربعون يوماً.

وأوضح السيد طلال السعدي/ممثل شركة كامل هولدنغ ليميتد بأنه يؤيد ما تفضل به مندوب حكومة الكويت بما يخص وضع الشركة المالي والالتزامات مع البنوك المقرضة.

وأوضح معالي رئيس الجلسة بأننا إذا أكدنا للسادة المساهمين بان صرف 70% لن يؤدي الى انهيار الشركة.

وتحدث السيد إياد السميطة/ مندوب حكومة دولة الكويت بان قضية التأكيد تأتي من مجلس الإدارة إذا لماذا قرر مجلس الإدارة توزيع 45% وليس 70% ولكن جاء قرر المجلس بتوزيع 45% بعد دراسة مستفيضة وان الزيادة عن 45% قد يؤدي الى عواقب.

وأوضح السيد بسام الشخابه/ مندوب وزارة المالية بأنه تم دراسة حسابات الشركة وأوضاعها المالية بشكل عام وان توزيع أرباح بنسبة 70% هي نسبة عادله ومناسبة جداً. وبان مجلس الإدارة أوصى وان الهيئة العامة هي صاحبة الصلاحية.

واقترح السيد جهاد الشرع/مندوب المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي توزيع أرباح على المساهمين بنسبة 70% وان يتم دفع 45% حسب القانون والرصيد المتبقي من المبلغ تتنازل الهيئة العامة عن الفوائد المتحققة عليه ويدفع في 7/15 أو 2012/8/15.

وأوضح السيد نضال الصدر/مندوب مراقب عام الشركات إذا كان يتوافق مع قانون الشركات وإذا القانون أعطاك الحق وإذا أردت أن تتنازل عنه.

وأوضح السيد الشرع /مندوب المؤسسة العامة للضمان بان شركة توزيع الكهرباء، وشركة الرأي اتخذت مثل هذا القرار في السنة الماضية وأن توزيع الارباح بنسبة 70% على أن يدفع مباشرة 45% و25% تدفع بعد تاريخ 2012/6/15 على ان لا يتقاضى المساهم أية فوائد.

وتحدث السيد إياد السميوط/ مندوب دولة الكويت إذا كان الإشكال في تاريخ السداد فان على الإدارة التنفيذية المطلعة على الأرقام أن تؤكد لنا هذا الكلام ولا يوجد لدينا مشكلة في الموضوع درس ام لم يدرس.

وأوضح المهندس محمد سليم بدرخان نائب الرئيس/ التنفيذي للمالية والإدارية بان التاريخ هو العنصر الأساسي وإذا اتخذ القرار بتوزيع 70٪ فيجب تذييمه وتسجيله في المطلوبات حتى لو تم دفع نصفه أو ريعه. فالنسبة لن تتغير والخوف من Current Ratio نسبة التداول التي ستخف من وان الاتفاقية تشير إذا وزعت أرباح مع علمنا باحتمال أن النسبة ستخف عن 1.5 ٪ يجب إبلاغ البنك واخذ موافقتهم على التنازل قبل اتخاذ القرار ولكن إذا اتخذ القرار قبل استشارتهم وبلغوا به بعد ذلك فلن تكون سهله فإن ذلك سيكون من مسئولية الشركة.

وأوضح السيد إياد السميوط/مندوب حكومة دولة الكويت إن قرار الجمعية العمومية إذا حصلت على دينار عن كل سهم فان أرباحكم سوف تكون بيد البنك وليس بيد هذه الشركة ولا بيد مجلس الإدارة وأن الشركة تحت تأثير البنك في حالة لم يعطها الموافقة ونحن كمساهمين كبار في الشركة لا يمكن أن نسمح بهذا.

وتحدث احد المساهمين بان الذي ذكره مندوب الكويت هو منطقي صحيح ونحن لا نفضل أن تصبح الشركة في ضائقة مالية أو لأي ملابسات مع البنوك المقرضة في سبيل مبلغ بسيط وحسب ما نعرفه إن البنوك الدائنة تعطي فترة 90 يوم لتوفيق الأوضاع.

وقد وضع معالي الرئيس بان الشركة تستطيع أن تدبر توزيع أرباح على المساهمين بنسبة 70٪ وإنهم كمجلس إدارة كانوا على يقين بأنهم سيواجهون مثل هذا الطلب من السادة المساهمين عندما قرروا بأن نسبة توزيع ستكون 45٪. ولم يوافق ممثل حكومة دولة الكويت وممثل شركة كامل هولدينج ليميتد/بروناي على توزيع أرباح بنسبة 70٪ .

وبسبب عدم اتفاق الهيئة العامة على نسبة التوزيع وطلب بعض ممثلي المساهمين الرئيسيين تأجيل النظر في هذا القرار أو منحهم وقتاً مستقطعاً للتشاور طلب معالي الرئيس منح المجلس مدة للتشاور، وأشار مندوب مراقب عام الشركات إذا كان هنالك موافقة بالإجماع من الحضور فلا مانع من تعليق الاجتماع. وأعلن مندوب مراقب عام الشركات تعليق الاجتماع لمدة عشرة دقائق.

وقد قام مندوب وزارة المالية السيد بسام الشخاينة بسحب اقتراحه بتوزيع أرباح بنسبة 70٪ .

وأعلن معالي الرئيس بان اقتراح توزيع أرباح بنسبة 70% قد انسحب وأن الاقتراح هو بتوزيع أرباح بنسبة 45%. وقد أصر بعض الحضور على توزيع أرباح بنسبة 70% وتم التصويت على ذلك.

وقد تم التصويت على توزيع أرباح على المساهمين بنسبة 45% أو 70% وذلك بتسجيلها على بطاقة الحضور وبعد فرز وإحصاء البطاقات.

أعلن السيد نضال الصدر/مندوب مراقب عام الشركات إن قرار توزيع أرباح بنسبة 45% حصل على الأغلبية والموافقين عليه 95.89% من الأسهم، والأسهم التي تطالب بتوزيع أرباح بنسبة 70% حصلت على 1.85% والأسهم التي لم تظهر 2.25%.

وافقت الهيئة العامة بالإجماع على توزيع أرباح على المساهمين بنسبة 45% من القيمة الاسمية للسهم.

ونوه معالي رئيس الجلسة بأنه وبالمدى الذي به يسمح القانون بان مجلس الإدارة يعيد الاعتبار ويقدم توصية أخرى لتوزيع أرباح أخرى خلال شهر أيلول إذا توفرت الأرباح والمتطلبات قانونية سندعو لعقد جمعية عادية ونقرر توزيع الأرباح.

ومن ثم تم الانتقال الى البند السادس من جدول الأعمال "انتخاب مدققي حسابات الشركة لعام 2012 وتحديد أتعابهم".

ونوه معالي رئيس الجلسة بان مجلس الإدارة يعبر عن تقديره للسادة "ارنست ويونغ" مهنتها ودقتها وعدم مراعاتها لأية القواعد أخرى غير المسنونة والمعمول بها عالمياً. وننسب لكم تثبيت مدققي حساباتنا السادة "ارنست ويونغ" وهؤلاء يغيروا مندوبيهم دائماً لدى الشركة.

وقد طلب السيد نضال الصدر/ مندوب مراقب عام الشركات من الهيئة العامة التصويت على انتخاب مدقق الحسابات إذا لم يكن هنالك مرشح آخر.

وقد تحدث السيد مروان عيسى / ممثل نقابة المهندسين من باب الحوكمة والشفافية تغيير المدقق لأكثر من دورة واقترح ترشيح السادة "ديلويت أند توتش" كمدقق لحسابات الشركة.

وقد طلب السيد نضال الصدر/مندوب مراقب عام الشركات بالاقتراع على بطاقة الحضور لانتخاب

مدققي الحسابات.

وقد تحدث السيد إياد السميوط/ مندوب دولة الكويت بأن البند يتحدث عن انتخاب مدققي حسابات للشركة لعام 2012 وتحديد أتعابهم وسأل هل المطلوب ان نختارهم ومن ثم نحدد أتعابهم.

أجاب السيد نضال الصدر/ مندوب مراقب عام الشركات بأن انتخاب مدقق الحسابات من صلاحيات الهيئة العامة أما تحديد الأتعاب فيجوز تفويض مجلس الإدارة بتحديدوها.

وطلب معالي رئيس الجلسة ان يترك تحديد أتعاب المدققين لمجلس الإدارة.

وطلب السيد نضال الصدر/مندوب مراقب عام الشركات من الهيئة العامة كتابة اسم احد المدققين المرشحين الذي يريدون اختياره خلف بطاقة الاقتراع وكذلك يمكن انتخاب المرشحين لأعضاء مجلس الإدارة على نفس بطاقة الاقتراع.

ومن ثم أعلن معالي الرئيس الانتقال الى البند السادس من جدول الأعمال.

" انتخاب مجلس إدارة جديد لمدة أربع سنوات قادمة وفق أحكام النظام الأساسي للشركة وقانون الشركات."

وتحدث السيد نضال الصدر/مندوب مراقب عام الشركات بأن عدد أعضاء مجلس الإدارة تسعة أعضاء وان المادة 135 من قانون الشركات نصت على انه يحق للحكومة ان تأخذ مقاعدها حسب نسبة مساهمتها دون ان تترشح ولا يحق لها التصويت. والمرشح إذا كان من الأشخاص الاعتباريين من غير الحكومة وسنداً لأحكام المادة رقم (136) من قانون الشركات فان المرشح الذي يحصل على صوت يجب أن يكون لديه أسهماً حسب نسبة مساهمته الذي يحددها رأسمال الشركة وعدد مقاعد مجلس الإدارة. وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية ممثلة بوزارة المالية تملك ما يؤهلها بمقعدين حسب أحكام المادة 135 من قانون الشركات رقم 22 لسنة 1997 وتعديلاته.

وتستطيعون ان ترشحوا سبعة أعضاء فقط والحكومة لا يحق لها التصويت وتأخذ مقعدين وافتح باب الترشيح وإذا أراد أي شخص ان يرشح نفسه أن يقف يذكر اسمه. أما بالنسبة الى مندوب الحكومة فيحق له أن يرشح مدقق الحسابات فقط.

وقد ترشح كل من السادة:

- المهندس عبد الفتاح محمود أبو حسان
- شركة KAMEL HOLDINGS LIMITED عن ثلاثة مقاعد
- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
- شركة راما للاستثمار والادخار
- البنك الأردني الكويتي
- خالد محمد عوده القرعان
- حكومة دولة الكويت

لعضوية مجلس إدارة شركة مناجم الفوسفات الأردنية للدورة القادمة 2012 - 2016.

وطلب معالي رئيس الجلسة من السادة أعضاء مجلس الإدارة الذين سيفوزون بالانتخابات الحضور لأول جلسة لأعضاء المجلس الجديد في شركة مناجم الفوسفات بعد الانتهاء من هذه الجلسة.

طلب السيد نضال الصدر/مندوب مراقب عام الشركات من المراقبين عن المساهمين ولجان الفرز بفتح الصندوق وفرز الأصوات.

وأعلن السيد نضال الصدر/مندوب مراقب عام الشركات عن فوز السادة التالية أسماؤهم بعضوية

مجلس إدارة شركة مناجم الفوسفات الأردنية للدورة القادمة 2012 - 2016:

- عضوين لحكومة المملكة الأردنية الهاشمية
- عضو لحكومة دولة الكويت
- ثلاثة أعضاء لشركة KAMIL HOLDINGS LIMITED
- عضو للبنك الأردني الكويتي
- عضو السيد خالد محمد عوده القرعان
- عضو للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي

ولم يحالف الحظ كل من شركة راما للاستثمار والادخار والسيد عبد الفتاح أبو حسان.

وفاز السادة ارنست ويونغ في تدقيق حسابات الشركة لعام 2012 حيث حصلوا على 55,510,126
سهماً وحصلت شركة ديلويت أند توتش على 13,096,033 سهماً وتم تفويض مجلس الإدارة بتحديد
أتعابهم.

وطلب معالي رئيس الجلسة من السادة الهيئة العامة تبرئة ذمة مجلس الإدارة بما يسمح به القانون وتمت
الموافقة بالإجماع على تبرئة ذمة مجلس الإدارة.

وانتهى الاجتماع في الساعة الثالثة وخمسة وأربعون دقيقة مساءً.



المهندس الدكتور منذر حدادين
رئيس الجلسة/نائب رئيس مجلس
الإدارة/رئيس المجلس المكلف

نضال الصدر
مندوب مراقب عام الشركات

سناء قراعين
كاتبة الجلسة